

الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-

أ. هيسم الصغير
جامعة سيدي بلعباس

الماتخص

الشمولية المالية عملية لا مفر منها فهي تفرض قبولها عالميا بالشروط والآليات التي يتم التعامل بها حاليا مما لا شك فيه أن للعولة المالية أو الشمولية المالية أو عولة الأسواق المالية تعددت الأسماء والمعنى واحد عدة مزايا كما لها الكثير من المخاطر والانعكاسات على جميع اقتصاديات دول العالم. حيث تهدف الدراسة إلى التمعن في مختلف جوانب الشمولية المالية خصوصا من منظور الدول النامية فإنه لا يمكنها أن تأخذ العولة المالية بكاملها أو أن تتركها بكاملها إذ يجب عليها البحث عن البدائل الممكنة من أجل التعامل معها فمن حق كل دولة اختيار البدائل التي تناسب ظروفها ومشاكلها الخاصة حتى يكون له اثر تنموي ينعكس إيجابا على متغيرات الاقتصاد الكلي كزيادة معدلات الاستثمار وزيادة الإنتاجية والتخفيض من معدلات البطالة والتخفيض من حجم المديونية الخارجية بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه فقد يكون من المناسب للدول النامية التمهّل النسبي وليس الامتناع الكامل في تبني إجراءات التحرير المالي إذ عليها اتّخاذ جملة من الإجراءات المناسبة كتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تطوير المؤسسات المالية المحلية، احتواء أزمة الديون الخارجية والسيطرة عليها... الخ. والتي تؤهلها لمواجهة الشمولية المالية التي تعمل على تجسيد أطروحة أو فكرة أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد.

مقترمة

إن ظاهرة العولة أو الشمولية بمصطلح آخر تثير جدلا واسعا وتعدد بشأنها الآراء واختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولة مع زوال المعسكر الاشتراكي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي، ويدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج الأسواق المالية وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية الموضوعية بين الدول والمجتمعات، وبناء على ذلك فقد انتشرت

العولة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية والمالية، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها فهناك العولة الاقتصادية التي تبقى هي الأساس والمنبع لكل الأنواع والمستويات المذكورة سابقا فهي تنقسم بدورها إلى العولة أو الشمولية الإنتاجية والشمولية المالية حيث يلاحظ بأن شمولية الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية ويتحقق هذا النوع من العولة بدرجة كبيرة بتوفر عاملين أساسيين وهما:

- أ- عامل التجارة العالمية والذي تقف وراءه الشركات متعددة الجنسيات.
- ب- عامل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم بتدعيمه أيضا الشركات متعددة الجنسيات.

أما الشمولية المالية فهي تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال. كما أنها أيضا تتضمن تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل: الأسهم، السندات والمشتقات المالية... الخ، والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا أو شراء العقارات في الخارج ونتيجة هذا النوع الثاني من المعاملات التي تدخل ضمن الشمولية والعولة المالية ظهرت بوادر "الأزمة المالية العالمية لسنة 2008" حيث أن كل العناصر أو العوامل التي تنطوي ضمن مسببات هذه الأزمة المالية هي عناصر ذات صلة وثيقة بما يسمى بالشمولية المالية. لكن مهما يكن فالعولة مستمرة بدون توقف إذ لا ريب في أن تلك التحولات أو المتغيرات العالمية تعتبر كتحدٍ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية خصوصا بالنسبة للدول النامية حيث أن مفهوم التنمية هو ضروري بالنسبة لهذه الدول ولكن لا يمكن أن يتحقق بمجرد التسليم كليا إلى قوى السوق بل يمكن أن يتم في إطار أسلوب منهجي عقلائي متعلق

بالإستراتيجيات الشاملة للتنمية والنمو ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية كالآتي: كيف سيؤثر تزايد عمليات ومظاهر الشمولية المالية على اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة؟

هذا ما سنحاول التطرق إليه أو بعبارة أخرى سنقوم من خلال ما سبق بتسليط الضوء على أربعة عناصر رئيسية سوف تساعدنا في دراستنا:

- 1- ماهية الشمولية المالية.
- 2- مظاهر الشمولية المالية والعوامل المساعدة والمفسرة لها.
- 3- الشمولية المالية من منظور الدول النامية.
- 4- تحديات الاقتصاد الجزائري ومستقبله في إطار مصطلح الشمولية المالية.

1- ماهية الشمولية المالية: كما لم يحدث من قبل، عرف العالم منذ منتصف الثمانينات تسارعا هائلا للأحداث زادت حدته في القرن العشرين وأكثر دقة في أواخره حيث حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجالي الاتصال والمواصلات، وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية في كل ركن من أركان العالم، كما تسابقت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية صاحبته موجة عاتية من إبداعات الأدوات المالية وعرفت التجارة ازدهارا واسعا، ودعم ذلك سياسة التحرير الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية الدولية، كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطا في التجارة والتمويل.

لقد اتفقت الآراء على أن تلك المظاهر ما هي إلا "العولمة" وما الشركات متعددة الجنسيات إلا محركها وما منظمة التجارة العالمية إلا

هيكلها الذي يجمعها وما البنك الدولي إلا الخزان الذي يمدّها بالوقود وما صندوق النقد الدولي إلا المهندس الذي يعبد لها الطريق.

حيث اختلفت التعاريف التي تحدد العولمة بسبب اختلاف المواقف السياسية وموقف الدول والمؤسسات من انعكاسات هذه الظاهرة، فكلمة العولمة نسبة إلى العالم بمعنى جعل الشيء عالميا والعولمة كلمة فرنسية "Mondialisation" وهي ترجمة إنجليزية "Globalization" التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل ومن هنا أتى أو انبثق مصطلح آخر وهو "الشمولية"^(١) فهذا المصطلح يجد أصله في الأدبيات المخصصة للشركات المتعددة الجنسيات التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم في الأسواق المالية فهي بذلك تشمل كل الأبعاد سواء كانت اقتصادية أو مالية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو حتى بيئية، فمصطلح الشمولية هو الأكثر اتساعا والأكثر تحقيقا للعولمة وهذا ما يؤكد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في تعريفه للعولمة الذي عرفها بمصطلحين وهما^(٢):

الكوكبة والشمولية حيث قال: إنها التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتبار يذكر للحدود السياسية أو انتماء لوطن محدد. حيث هذا لا يعني بأن ليس هناك مصطلحات أخرى تدل على العولمة بل هناك عدة اصطلاحات أخرى كالتدويل والكونية والكوكبة والأقلمة والإمبريالية... الخ.

فصياغة تعريف محدد جامع تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد المصطلحات والتعاريف والتي تتأثر أساسا بإغيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا وإذا أن نقرب من صياغة تعريف شامل للعولمة لابد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات أساسية:

1- العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

2- العملية الثانية تتعلق بإزالة الحدود بين الدول.

3- العملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين المؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض الاقتصاديات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

1-1- أساس الشمولية المالية: تعتبر الشمولية المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا فهي أيضا تتمثل في خلق سوق وحيد للأموال على المستوى العالمي كله مرتبط بعولة تبادل السلع والخدمات، أي أن رؤوس الأموال قد عولت (دخلت في نطاق العولة) وهذا بفضل التقدم التقني والإعلام الآلي ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

فالعولة أو الشمولية المالية هي النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يجترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد.

ويمكن الاستدلال عن الشمولية المالية بمؤشرين هما: المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01: المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1970-1996)

1996	1995	1990	1985	1980	1975	1970	السنوات الدول
151,5	135,3	89	35,1	9	4,2	2,8	الولايات المتحدة الأمريكية
82,8	65,1	110	63	7,7	1,5	-	اليابان
196,8	169,4	57,3	33,4	7,5	5,1	3,3	ألمانيا
229,2	179,4	53,3	21,4	8,4	-	-	فرنسا
435,4	252,8	26,6	4	1,1	0,9	-	إيطاليا
234,8	194,5	64,4	26,7	9,6	3,3	5,4	كندا

المصدر: رمزي زكي، "اليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن"، مجلة العربي الكويتية، العدد 428، السنة 1999، ص 74.

أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليوم في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1,2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام^(١).

1-2- مراحل تطور الشمولية المالية: إن الشمولية المالية أو العولة المالية حديثة النشأة مقارنة بالعولة الاقتصادية ولقد مرت بالمراحل التالية:

أ- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979): تميزت هذه المرحلة باستقلالية الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة والاعتماد على التمويل غير المباشر (تمويل بوساطة بنكية)، إذ تتضح سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية وانتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية، كما تميزت ببداية مديونية دول العالم الثالث بالإضافة إلى ارتفاع العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. كما تميزت هذه المرحلة أيضا بانهيار نظام "بروتن

ووذز" الذي انهار في سنة 1971م بالإضافة إلى ظهور سوق جديد لرؤوس الأموال هو سوق الـ Euro-Dollar الذي نشأ نتيجة هروب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية إلى أوروبا بكميات كبيرة بحثا عن ارتفاع الأرباح المالية واستجابة لانخفاض معدلات الفائدة.

ب- مرحلة التحرير المالي (1980-1985): ففي هذه المرحلة تم تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي خلق ما يسمى اقتصاد السوق المالي يربط الأسواق المالية الوطنية ببعضها البعض كما نلاحظ توسعا كبيرا في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي مما مكن الدول الصناعية الكبرى من تمويل العجز في ميزانياتها، وذلك بإصدار أدوات مالية في أسواق المال العالمية خاصة سندات الخزينة، وقد فتح هذا التحرير المجال أمام المستثمرين الأجانب.

ج- مرحلة ضم الأسواق المالية الناشئة (1986 حتى الآن): ما يمكن أن نميزه في هذه المرحلة هو زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بفضل التطور، واستعمال وسائل الاتصال الحديثة التي تمكن أيا كان وفي أي مكان من شراء ما يرغب من أي سوق مالي في العالم، هذا الارتباط رافقه تحرير سوق الأسهم على غرار سوق السندات وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها بالإضافة إلى توسيع التمويل المباشر، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية وزيادة التعامل بالأدوات المالية المشتقة (الخيارات والمستقبليات).

انطلاقا من هذه المراحل نستنتج كيف كان لارتباط الأسواق العالمية الأثر الكبير على العالم سواء من حيث التدفقات المالية من وإلى الدول أو فيما يتعلق بالانهيارات التي تنتشر وتؤثر على البورصات في العالم، فالشمولية المالية جعلت البلدان تقترب أكثر فأكثر لتصبح قرية صغيرة تسير وفق نظام مالي عالمي خاصة بعد رفع الحواجز والتخلي عن نظام الوساطة المالية.

2- مظاهر الشمولية المالية والعوامل المفسرة لها: إن من بين العوامل المؤدية إلى العولة أو الشمولية المالية وجود ثلاثة عوامل أو مظاهر أساسية وهي:

- أ- التحرير المالي وحرية انتقال رؤوس الأموال.
- ب- الحركة الثلاثية الدولية (la règle des 3D)
- ج- المشتقات أو الأدوات المالية الجديدة.

أ- التحرير المالي: إن التحرير المالي أو ما يطلق عليه تحرير حساب رأس المال ومعاملاته المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفيه أيضا المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية وكذلك المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والودائع غير المقيمة واقتراض البنوك من الخارج وعلى القروض والودائع الأجنبية وكذلك المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وقد ارتبط هذا التحرير المالي ارتباطا وثيقا بما يسمى بعولة الأسواق المالية التي تتم منها عملية تبادل وتداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية وأصبحت الأسواق المالية أكثر الآليات التي تربط دول العالم ببعضها البعض والتي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، حيث عملت تلك الأسواق المالية العالمية على تعميق العولة أو الشمولية المالية.

ب- الحركة الثلاثية الدولية: la règle des 3D: إن العولة المالية أو الشمولية المالية جعلت البلدان تقترب أكثر لتصبح قرية صغيرة تسير وفق نظام عالمي خاصة بعد رفع الحواجز والتخلي عن نظام الوساطة المالية حيث عرفت العولة المالية على أنها تخضع لقاعدة la règle des 3D والتي تتمثل فيما يلي:

- 1- إزالة الوساطة المالية (la désintermédiation)
- 2- إزالة الحواجز (décloisonnement)

3- إزالة التقنين (déréglementation)

إن هذه الحركة الثلاثية الدولية هي المظهر أو الخاصية المميزة لاقتصاد السوق المالية المباشرة حيث كانت مراقبة النظام المالي تقتصر على تجديد التنظيم النقدي أو الضبط النقدي الذي يتم من خلال تدخل البنك المركزي على مستوى الأسواق النقدية، وليس عن طريق المراقبة الإدارية، هذه التغيرات التي عرفها المحيط المالي لم تتبناها الاقتصاديات الوطنية المختلفة في وقت واحد وإنما كان هناك تفاوتاً نظراً لدرجة استعداد هذه الاقتصاديات لقبول هذه التحولات، فالدول الأنجلوساكسونية عرفت تسارعاً في سير الإيداعات المالية ابتداءً من سنة 1972م ثم تليها الدول التي اجتاحتها موجة الإيداعات المالية في بداية سنوات الثمانيات ومن بينها فرنسا، إيطاليا واليابان وأخيراً ألمانيا وسويسرا التي عرفت إصلاحات مالية متأخرة.

حيث لضمان السير الحسن لحركة الإيداعات المالية لابد من إزالة كل الحواجز التي تعوق هذه الحركة والمتمثلة في: الوساطة، الحواجز النظامية، التقنين.

1- إزالة الوساطة المالية: الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملة إلى علاقة غير مباشرة فهي غلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وتقوم هذه الهيئات بتعبئة الإذخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض لأفراد أخرى.

أما القيام بإزالة هذه الوساطة المالية فهذا يعني بأنه الطريق المباشر للمتعاملين الدوليين في الأسواق المالية "تمويل مباشر" بدون المرور بالوسطاء الماليين والبنكيين "تمويل غير مباشر" وذلك لتنفيذ عملياتهم المتمثلة في التوظيف المالي والإقراض.

2- إزالة الحواجز النظامية: إزالة الحواجز النظامية يعني إلغاء الحدود بين الأسواق المالية والانفتاح الخارجي للأسواق الوطنية عن طريق

اختفاء وزوال مقاييس مراقبة المبادلات والتعاملات، ولقد لعبت الشمولية المالية في إحداث ما يسمى بـ: تكامل الأسواق المالية" أي الأسواق الدولية حيث تعمل وكأنها سوق موحد تتميز بحرية حركة رؤوس الأموال. كما أن إزالة الحواجز تتمثل أيضا في إلغاء القيود ما بين نوعين من الأسواق ألا وهما: السوق المالي والسوق النقدي^(٤).

فالسوق المالي وهو ذلك السوق الذي تحتص في المعاملات ذات الأجل المتوسطة والطويلة، وقد تكون هذه المعاملات إما فورية (عاجلة) أو عمليات آجلة ومجد من بين المتعاملين في هذا السوق المجموعة البنكية، صناديق الادخار شركات التأمين، صناديق التقاعد، مؤسسات التأمين الاجتماعي... الخ. حيث يتم في هذه الأسواق تداول الأصول المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات^(٥).

3- إزالة التقنين: إزالة التقنين معناه الدخول في محيط مالي مرن وذلك بإزالة الرقابة على التبادلات، فهذه القاعدة تعتبر واحدة من أساسيات ومظاهر الشمولية المالية، فالسلطات المالية لأهم البلدان الصناعية ألغت تنظيم المبادلات بطريقة تسهل الحركة الدولية لرأس المال.

كما تتمثل أيضا عملية إزالة التقنين في الحد من التقنيات المنظمة لمختلف القطاعات الخاصة في مجال النقل والمواصلات والتأمين والعمليات المصرفية والمالية حيث جاءت حملة الأورغواي (1987-1994) لتقر بإزالة الحواجز الجمركية، وتطبيق مقتضيات التبادل الدولي، فلم يبقى عنصر الحد من التقنيات مستقبلا بذاته بل أصبح وليد الابتكار التكنولوجي الذي فرض تجاوز العديد من الضوابط القانونية والتنظيمية وهذا ما ساهم في التقليل في حضور الدولة وتحليلها عن بعض المجالات فقد أدت هذه الابتكارات الجديدة في مجال الاتصال والمالية إلى تجاوز الحواجز بين الأسواق المالية، كما دفع هناك التقدم التكنولوجي إلى الحد من التقنيات في المجال البنكي والمالي، الشيء الذي خلق ظروف جديدة لعمليات الاستثمار الدولي ودفع البنوك إلى ابتكار منتجات مالية

جديدة ووظفتها الشركات الكبرى باعتبارها تتعامل مع هذه البنوك في عملياتها الخارجية .

ج- المشتقات المالية^(٤): إن ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى أيضا بالمشتقات المالية وهي أدوات الاستثمار التي تمنح مستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه أو حق إجراء تسويات نقدية عندما يحدث هناك تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار الصرف للعملات الرئيسية.

- هذه الأدوات إذا استخدمت بطريقة جيدة يمكن أن تحفز هذه المخاطر التي يتعرض لها أي متعامل اقتصادي وتعزز استقرار أرباحه في السوق، حيث إن الوكالات المنظمة للعملات المصرفية بصدد دمج اعتبارات مخاطر سعر الفائدة في الإطار الخاص بقياس الكفاية الحدية لرأس المال، حيث أعلنت عن عزمها على إعادة النظر في منهجيات قياس أداء كل مؤسسة ووسائل إدارة المخاطر، بحيث إن هذه الجهات الرقابية عازمة على منح حوافز لاستخدام هذه المنتجات حيث من بين هذه الأخيرة: المستقبلات، الخيارات، المبادلات... الخ.

- كم أنه يوجد مظاهر أخرى وعوامل مفسرة أخرى كالتقدم التكنولوجي ونمو سوق السندات وإعادة هيكلة صناعة الخدمات وصعود الرأسمالية، هذه العوامل تساعد على وجود وتمركز ما يسمى بالشمولية المالية^(٥).

3- الشمولية المالية من منظور الدول النامية يرى أنصار العولة المالية أو ما يسمى كما قلنا سابقا بالشمولية المالية أنها تحقق مزايا عديدة بالنسبة للدول النامية يمكن إجمالها في النقاط التالية:^(٤)

- يمكن الانفتاح المالي أو التحرير المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة في الموارد المحلية أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية مما يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

• تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار المالي بمعنى الاستثمار في المحفظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص والذي يؤدي بدوره إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

كما سبق نستطيع القول عنه بأنه الوجه الحسن الذي تظهره الشمولية المالية حيث هناك الوجه الثاني وهو الأخطر فلقد اثبت تجارب عقد التسعينات أن الشمولية المالية أو العولة المالية أو بعبارة أخرى عولة الأسواق المالية بالنسبة للدول النامية عموما كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكثفة (أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية والبرازيل وروسيا والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أخيرا مرورا بأزمة الساعة لعام 2011 وهي سقف الدين الأمريكي)

حيث يمكن إيجاز المخاطر والسلبيات الناجمة عن ما يسمى بالشمولية المالية وهذا دائما في إطار أو من منظور الدول النامية وهي كالتالي:

- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة
- مخاطر هروب الأموال الوطنية
- مخاطر دخول الأموال المشبوهة بواسطة ما يسمى بغسيل الأموال

• إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية ولا يختلف كثيرا دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نموا عن تحرير التجارة فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية

بالدرجة الأولى وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع فهي بالتالي تعمل على خدمة مصالح الدول المتقدمة بنسبة كبيرة ولا تستفيد منه الدول النامية وان استفادت تستفيد بنسبة قليلة إذ أن رأي أنصار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى والتي تعتبر بمثابة الأجهزة المحركة للشمولية المالية فهي ترى بان تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول حيث هذا الكلام تعترضه تحفظات فكثيرا ما يكون النمو والأداء للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس حيث أن هذه الاستثمارات شأنها شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف الجهاز النقدي والمالي للشمولية والعولمة المالية تذهب للدول التي نُجحت بالفعل في رفع معدلات نموها كما قد تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها ولكن يكون هذا في إطار التحكم والسيطرة على تلك الدولة. (1)

4- تحديات الاقتصاد الجزائري ومستقبله في إطار مصطلح الشمولية المالية يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبخاصة الشمولية المالية والتي تتمثل أهم ملاحظها في التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها لا سيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال حيث إن العلاقة وطيدة بين الشمولية المالية والجهاز المصرفي وهذا ما أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كانت له انعكاسات وأثار على الدول النامية عموما ومن بين هذه الدول الجزائر حيث تترتب بعض الانعكاسات السلبية والتي منها

- يؤدي الركود الاقتصادي الذي واجه العالم إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انهيار أسعار الحروقات

وترتب على ذلك انخفاض حصيلة الصادرات وبالتالي التوازنات المالية الكبرى.

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات في الجزائر.

- إن ارتفاع فاتورة الواردات يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك^(٥٧):

ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 8.6%

ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب 4.1%

ارتفاع المنتجات الغذائية ب 13.5%

وفي ظل تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

- حسب تحرير صندوق النقد الدولي فان معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 قدر بـ: 2.2% وهو مستوى غير كاف لامتناس البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة ولهذا تواجه مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات مما يؤدي إلى انخفاض مداخيل الدولة والذي أدى إلى تأجيل أو إلغاء عدة مشاريع كانت مبرجة.

رغم ذلك لم يتأثر الاقتصاد الجزائري بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر والتي تعتبر احد إفرزات الشمولية المالية^(٥٨):

- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي والصناعي والسياحة والخدمات.

- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة
- ضرورة تأهيل الاقتصاد وذلك عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة.

ونظرا للتحويلات التي تشهدها الجزائر والمتمثلة في مشروع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودخولها في نظام اقتصاد السوق عن طريق الشراكة الاورو متوسطة أضحي لزاما على النظام الاقتصادي والمتمثل في النظام المالي والمصرفي في ضوء ما شهدته الساحة المصرفية من تغيرات أن تسعى بحطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة من طرف الاقتصاد الجزائري لكل المتغيرات العالمية.

ومن خلال الدراسة نصل إلى الاقتراحات التالية التي ينبغي على الاقتصاد الجزائري اتخاذها في ظل الشمولية المالية أو عولة الأسواق المالية :

1. تدعيم بورصة الجزائر بمختلف الآليات التي تساعد على مواجهة التغيرات المالية
2. ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي
3. الاعتماد على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلا من هرم وظيفي جامد والاعتماد بشكل اكبر على مبدأ الشراكة بدلا من العمل بانفراد.
4. تنمية المهارات وإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي
5. ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية والرقابة على الجهاز المصرفي لا سيما البنوك الخاصة

- (=) صالح مفتاح، "العولة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 02، جوان 2002، ص 219.
- (□) مصطفى ولد سيدي محمد، "أثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، مقال منشور على شبكة الانترنت www.aljazeera.net
- (؟) تشام فاروق؛ العولة المالية وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري؛ مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية؛ جامعة تلمسان بتاريخ 25 افريل؛ 2005 ص 8.
- (□) تشام فاروق، مرجع سابق، ص 8.
- (□) قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، القاهرة، 2009 ص 21.
- (¹¹) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 25.